NATIONS UNIES
LE HAUT-COMMISSAIRE
AUX DROITS DE L'HOMME

UNITED NATIONS
THE HIGH COMMISSIONER
FOR HUMAN RIGHTS

PALAIS DES NATIONS – 1211, GENEVA 10, SWITZERLAND

COURTESY TRANSLATION

17 يوليو 2023

معاليكم،

يشرفني أن أشير إلى الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل لجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية من قبل الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (UPR) في دورته الحادية والأربعين في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 وأرحب بالمشاركة البناءة لحكومتكم. بما أنه تم اعتماد التقرير النهائي لاستعراض الجزائر مؤخرًا من قبل مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية والخمسين، فقد أخذت أيضًا علماً بالجهود التي تبذلها حكومتكم لتنفيذ توصيات محدّدة منذ الاستعراض السابق.

إن مصفوفة التوصيات المصنفة حسب الموضوع، بدءًا من تلك التي تدعمها حكومتكم، متاحة على موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان (https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/upr/dz-index) ويجب أن تعتبر جزءًا من هذه الرسالة. تشير المصفوفة إلى الدولة التي تقدم التوصيات وتربط كل توصية بأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

في الملحق، أرفقت أيضًا ملاحظات مكتبي على ضوء مخرّجات الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل. تمشيا مع الممارسة السابقة، يرجى العلم بأنني سأكتب إلى جميع الدول الأعضاء بمجرد اعتماد نتائج الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل الخاصّة بهم من قبل مجلس حقوق الإنسان بهدف تشجيع إجراءات المتابعة بالتعاون الوثيق مع الكيانات الوطنية وأصحاب المصلحة الآخرين.

إنني أغتنم هذه الفرصة للفت انتباهكم إلى الدعم المتاح من خلال الصندوق الاستئماني من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل، والذي يمكن تفعيله بناءً على طلب الدولة المعنية وبموافقتها، وإلى الإرشادات العملية للاستعراض الدوري الشامل وسجل الممارسات الجيدة للاستعراض الدوري الشامل حول دعم التنمية المستدامة، بهدف تسهيل الجهود المبذولة لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

فولكر تورك

معاليه
السيد أحمد عطاف
وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ملاحظات على ضوء مخرّجات الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل

أرحب باعتماد الجزائر لدستور جديد عن طريق استفتاء عام 2020 وألاحظ مع التقدير أن التعديلات كرست الحقوق الأساسية والحريات المدنية والفصل المتوازن بين السلطات. إن إعتماد الجزائر لقانون رقم 19-10 لسنة 2019 المعدّل لقانون الإجراءات الجزائية وإلتزام الحكومة بمكافحة العنف من خلال تجريم جميع أشكال العنف وتشكيل مجموعة لمراجعة بعض النصوص القانونية، بما في ذلك الفقرة الثانية من المادة 326 من قانون العقوبات هي أيّضا خطوات مهمّة.

كما أرحب بالوقف الاختياري الفعلي لعقوبة الإعدام منذ عام 1993 وأشجع حكومة الجزائر على التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام. إنني أقدر إنشاء هيئات مختلفة معنية بتعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك المرصد الوطني للمجتمع المدني، والمجلس الوطني للمرأة والأسرة والمجلس الأعلى للشباب، وكذلك إنشاء المحكمة الدستورية.

وبينما أشير إلى التزام الجزائر بالتعاون مع الاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، فإنني أحث الحكومة على تعزيز تعاونها مع هيئات المعاهدات وتقديم تقاريرها الدورية، بما في ذلك التقارير التي فات موعد تقديمها. وأدعو الجزائر كذلك إلى تكثيف الجهود للتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة، والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

ألاحظ بقلق القيود الشديدة المفروضة على الفضاء المدني، بما في ذلك حرية تكوين الجمعيات، والمتطلبات التشريعية للحصول على إذن مسبق لممارسة الحق في التجمع والتظاهر. إنني أشجع الجزائر على مواءمة مشاريع القوانين العضوية الخاصة بالجمعيات ووسائل الإعلام مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. كما ألاحظ بقلق التعريف الفضفاض للإرهاب، وهو التعريف المنصوص عليه في المادة 87 مكرر من قانون العقوبات والمرسوم التنفيذي رقم 21-384 التي استخدمت لتبرير اعتقال وملاحقة الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والأقليات الدينية. ويساورني القلق من أنه على الرغم من أن حرية العبادة والدين مكرسة في الدستور الجديد، فإن الأقليات الدينية تتعرض للتمييز ويتم أغلاق أماكن العبادة لغير المسلمين.

أشجع الجزائر على تطوير خطة تنفيذ لمتابعة نتائج الاستعراض الدوري الشامل، بالتشاور والتعاون الوثيقين مع جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما البرلمان، والسلطة القضائية، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، والحكومات المحلية والإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني. قد تكون مصفوفة التوصيات مفيدة في تطوير خطة التنفيذ هذه. أشجع حكومتكم على أن تربط بشكل صريح كل توصية من توصيات الاستعراض الدوري الشامل بالتوصيات المقابلة لآليات حقوق الإنسان الدولية أو الإقليمية الأخرى وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة وأهدافها. وهذا بدوره سيسهل خلق أوجه تآزر بين تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل والإجراءات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة وإعداد التقارير في سياق الاستعراض الوطني الطوعي (VNR).

كما أشجع حكومتكم على إنشاء آلية وطنية لإعداد التقارير والمتابعة، بهدف اتباع نهج فعال منسّق لتقديم التقارير إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان وتنفيذ التوصيات، بما يتماشى مع التوجيه الذي قدمته المفوضية السامية لحقوق الإنسان عقب المشاورات الإقليمية وتقريري إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/50/64).

علاوة على ذلك، فإن احدى التدابير الهامة التي يمكن أن تسهم اسهاماً إيجابياً في متابعة العمل هو تقديم تقارير طوعية في منتصف المدة. وأنني أشجع بقوة جميع الدول الأعضاء على تقديم تقرير طوعي لمنتصف المدة بعد عامين من اعتماد نتيجة الاستعراض الدوري الشامل. في هذا الصدد، أشجع حكومة الجزائر على النظر في تقديم تقرير طوعي لمنتصف المدّة حول متابعة توصيات الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل بحلول عام 2025، والذي يوضح بالتفصيل جهود التنفيذ وكذلك التحديات التي تواجه التنفيذ، بما في ذلك احتمال الحاجة إلى المساعدة التقنية أو المساعدة في بناء القدرات.

مكتب مفوضية الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان
17 يوليو 2023